

ياخواجه محمد! . فهم لا يعترفون لأحد على غير شاكلتهم بالعروبة .
(خالد المبارك: الهوية السودانية وعنصرية المسألة العربية، في: الحياة، ١٩ أيار ١٩٩٧، ص ١٩)

٢٣٨ - وفي سياق إحراج نظام عبد الناصر، خاصة بعد إفراجه عن المعتقلين من التنظيمات اليسارية (١٩٦٤) أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر رأياً ببطلان عقد زواج المسلمة من أي شيوعي. الرأي نشرته صحيفة "الأهرام" في ٩ اغسطس ١٩٦٥ بالصفحة الأولى، وهي فتوى أثارت جدلاً كبيراً، حسمه عبد الناصر بالرفض الذي اعتمد على مبدأ إسلامي بأن الإيمان محلله القلب، ومادام الشخص لم يعلن (كفره) ويصرّ على إسلامه، فلا يجوز اعتباره مرتداً كما تذهب الفتوى. اللافت هنا أن الفتوى تكررت، عندما اختلف السادات بعد ذلك بسنوات مع التيارات اليسارية، والتي كانت تضم عناصر من الناصريين والقوميين والشيوعيين، لكنهم في نظر السادات كانوا جميعاً (شيوعيين) يحتاجون إلى فتوى وقعها هذه المرة الدكتور عبد الحلیم محمود شيخ الجامع الأزهر.

(وائل عبد الفتاح: بطلان زواج المسلمة من أي شيوعي في: روز اليوسف، العدد ٣٤٩٨، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦، ص ٤٢)

٢٣٩ - صدمني خبر سمعته وأصابني قشعريرة... والخبر يقول، إن ما يسمى بالحكومة الإسلامية المزعومة في هذا الجزء من الصومال الذي يتزعمه من يسمى بعلي مهدي محمد قد أصدرت قانوناً بقطع يد، ليس السارق بل الصحفي إذا ما نشر خبراً يخالف الحقيقة!... وطبعاً الذي يحدد مخالفة الخبر للحقيقة هي الحكومة. والغريب أن الصومال، التي يتحمس قائد جزء منها لمثل هذا القانون، بلد مقسم إلى عدة أجزاء وكل جزء يقع تحت رئاسة "زعيم". والتناحر والصراع بين هؤلاء الزعماء وصل إلى حدّ الحرب الأهلية وسقوط عشرات الألوف من الضحايا، مما استدعى تدخلات دولية انتهت بياس العالم من أي إصلاح للموقف، فترك الحال على ما هو عليه. فإذا بكل زعيم ينقض على أهل بيته وعشيرته يشبعهم